Document: EB 2013/LOT/P.20
Date: 29 November 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

تعديل التمويل التكميلي المقدم إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية لمشروع صندوق دعم التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Benoit Thierry
مدير الحافظة القطرية
رقم الهاتف: 2234 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.thierry@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى إلغاء قراره الوارد في الوثيقة EB 2012/LOT/P.13، بهدف الموافقة على التوصية بشأن التمويل التكميلي على شكل منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية، على النحو الوارد في الفقرة 22.

مذكرة رئيس الصندوق

تعديل التمويل التكميلي المقدم إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية لمشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية

أولاً – الخلفية

1- في ديسمبر/كانون الأول 2012، وافق المجلس التنفيذي على مقترح لتوفير تمويل تكميلي لمشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر– المرحلة الثانية، الذي يشترك الصندوق في تمويله في نيبال مع البنك الدولي. ويتألف التمويل التكميلي الموافق عليه من قرض بشروط تيسيرية للغاية بقيمة ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (3.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يعادل حوالي 5 ملايين دولار أمريكي) علاوة على منحة بما يعادل ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (3.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يعادل حوالي 5 ملايين دولار أمريكي).

2- بعدئذ أعلمت وزارة المالية في نيبال الصندوق برسالة مؤرخة في 12 يونيو/حزيران 2013 بأن حكومة نيبال ليست على استعداد إلا لقبول منح فقط لتمويل هذا المشروع، وأن هذا القرار قد اتخذه مجلس الوزراء الذي يعتقد بحزم بأن هذا المشروع الذي يدعم الأنشطة الاجتماعية، يجب ألا يمول على أساس قرض. وبناء عليه، طلبت الحكومة تخصيص مكون المنحة فقط من التمويل المقترح لمشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية، أي المبلغ المقدر 5 ملايين دولار أمريكي، على أن يتم تخصيص مكون القرض، الذي يبلغ أيضا 5 ملايين دولار أمريكي، لمشروع آخر في حافظة الصندوق في نيبال.

3- استهل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر كأداة للتنمية التي يقودها المجتمع المحلي بهدف التطرق إلى المشاكل المترابطة للفقر الريفي والإقصاء الاجتماعي. وفي أبريل/نيسان 2004، وفرت المؤسسة الدولية للتنمية منحة بقيمة 15 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الأولى، والتي صممت كمشروع ريادي يعمل في المقاطعات التي أختيرت على أساس مؤشر التنمية البشرية الخاص بها وموقعها الجغرافي، وفيما لو كانت من المناطق المتأثرة بالنزاعات. وبعد هذه المرحلة، تسارعت وتيرة التنفيذ بصورة مطردة استجابة للطلب المتزايد باستمرار والذي تجاوز ما كان متوقعاً من المجتمعات الريفية.

4- بعد عملية السلام والاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الأحزاب السياسية، برز التزام جديد للتطرق لانعدام المساواة والفقر في البلاد. وهكذا تم تصميم المرحلة الثانية (2008– 2014) من مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر وتمويله عام 2008 بقيمة 100 مليون دولار أمريكي من الصندوق. وتستخدم المرحلة الثانية من هذا المشروع نفس آليات الاستهداف ونفس المجموعات المستهدفة في المرحلة الأولى منه، وتقوم بتوسيع نطاق المشروع وطنياً على مراحل بزيادة 15 مقاطعة كل عام.

5- يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في مرحلته الثانية في تحسين الظروف المعيشية وسبل العيش وتمكين فقراء الريف، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات التي كانت مقصاة تقليدياً لأسباب تتعلق بالجنس والانتماء الإثني والطائفة والموقع. وتدعم المرحلة الثانية من هذا المشروع التحسينات في البنى الأساسية وأنشطة توليد الدخل وزيادة مساهمة المواطنين في صنع القرارات المجتمعية. ويتم توليد العمالة من خلال الأنشطة المدرة للدخل والبنى الأساسية المجتمعية. وانضم الصندوق للمرحلة الثانية من هذا المشروع في عام 2007 ووافق المجلس التنفيذي في 13 ديسمبر/كانون الأول 2007 على التمويل على شكل منحة بقيمة 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

6- يعد مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية، مشروعاً جيد الأداء لدرجة كبيرة، حيث يغطي جميع المقاطعات في البلد ويقدم الفائدة لعدد من المستفيدين ويجتذب قدراً كبيراً من التمويل المشترك. وقد رحبت حكومة نيبال والبنك الدولي بانضمام الصندوق إلى هذه العملية عام 2007، وطلبت زيادة الالتزام المالي للمرحلة الجارية والمراحل القادمة. وفي عام 2012، قررت الحكومة توسيع هذا المشروع واستفادت خاصة من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 80 مليون دولار أمريكي، ومن اليابان بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي. ومن خلال هذا التمويل التكميلي، سيستمر الصندوق في التزامه بتحسين سبل العيش.

7- وكان الطلب الأساسي المقدم من حكومة نيبال ومن البنك الدولي أن يزيد الصندوق من مساهمته في التمويل المشترك لهذا المشروع. وتم إيفاد بعثة استعراض من الصندوق في يونيو/ حزيران 2012 والتي وثقت الاستخدام الجيد لمنحة الصندوق الحالية واتسام المشروع بأداء إجمالي جيد، واستفادة الصندوق من القيمة المضافة لتعزيز دعمه لهذا المشروع وتطوير الاتساق مع غيره من المشروعات التي يمولها في البلاد. ويتمثل السبب الرئيسي للتمويل التكميلي ولزيادة القيمة المضافة للصندوق، حسب ما أوردته آخر بعثة إشراف، في الحاجة إلى تعزيز الأنشطة الجارية وإدارة المعرفة ولاستهداف التمويل المالي وإدارة المشروع.

8- سيبني هذا الدعم الإضافي على: (1) تحسين إدارة المعرفة (البناء على نظام معلومات الإدارة القائم في البرنامج والنظم الموجودة على شبكة الإنترنت)؛ (2) تشذيب استراتيجية استهداف المشروع (الوصول إلى الفقراء والتأكد من عدم وقوعهم مرة أخرى في قبضة الفقر واستهداف المجموعات الهامشية)؛ (3) تعزيز نظم التمويل الريفي في المشروع وفي البرنامج القطري للصندوق (حيث تواجه مشروعات الصندوق نفس القضايا المتعلقة بربط مجموعات العون الذاتي بالنظام المصرفي المؤسسي).

9- ومن خلال دعم هذا المشروع، يسهم الصندوق في تحسين سبل العيش في هذا البلد الذي يعاني من الأزمات. كذلك يوفر دعم الصندوق القيادة لبرنامج ناجح، وهو يتلاءم مع الجهد المؤسسي للصندوق الرامي

إلى استقطاب التمويل المشترك (في هذه الحالة 80 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي) بهدف الوصول إلى هدف الصندوق في التمويل المشترك.

ثانيا – المسوغات والمبررات

10- وافق المجلس التنفيذي في الصندوق في ديسمبر/ كانون الأول 2012 على تمويل تكميلي للمرحلة الثانية من مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر– المرحلة الثانية الذي يشترك الصندوق في تمويله مع البنك الدولي. وتألف ذلك التمويل من قرض بشروط تيسيرية للغاية بما يعادل ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (3.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وعلاوة على منحة بنفس القيمة.

11- في عام 2013، أعلمت وزارة المالية في نيبال الصندوق بأن الحكومة لن توفق إلا على منح لتمويل هذا المشروع، وأن هذا القرار قد اتخذ في رئاسة الوزراء على أساس أن المشروع يدعم الأنشطة الاجتماعية ومن هنا ضرورة عدم تمويله على أساس قرض (وذلك لإبقاء القروض للمشروعات الاقتصادية أو المشروعات الصعبة التي تتمتع بمعدل عائد اقتصادي عال). وبالتالي فإن الحكومة تطلب المنحة لمشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر، وتخصيص القرض لمشروع آخر في حافظة الصندوق في نيبال.

ثالثاً – الإدارة المالية والتوريد والتسيير

12- يعتبر أداء المشروع مقارنة بالإدارة المالية مرض بمعظمه. وحتى تاريخه، كان معدل السحب من منحة الصندوق بحدود 2.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (94 بالمائة) مقابل القيمة الإجمالية للمنحة المصادق عليها وهي 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وصنف تقدير الإدارة المالية بالصندوق المخاطر المالية على أنها متوسطة، إلا أن المشروع يتمتع بخبرة موسعة بإدارة المشروعات الممولة خارجياً بما في ذلك تلك التي يمولها الصندوق بنواتج وأطر للمحاسبة جيدة على وجه العموم. وسيتولى الموظفون المدربون والإكفاء الذين تولوا الإدارة المالية في المشروعات السابقة التي يدعمها الصندوق المسؤولية عن هذا المشروع أيضا، مما سيخفف بالتالي من مخاطر الاستخدام غير الملائم للأموال إلى الحد الأدنى.

13- وسيبقي المشروع على حساباته وسجلاته بما يتماشى مع الممارسات المعتادة في المشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق في نيبال (أي باستخدام محاسبات مسك الدفاتر بمدخلين شريطة امتثالهما للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمبادئ التوجيهية للصندوق). سيبقي المشروع على نظام محاسبي مؤتمت كما سيبقي على سجل حسابي منفصل لتسجيل نفقات المشروع حسب الفئة والمكون الفرعي والنشاط.

14- **تدفق الأموال.** سيتم فتح حساب جديد معين في مصرف يقبله الصندوق يتم من خلاله تحويل التمويل التكميلي. وستتم إدارة هذا الحساب المعين باتباع ترتيبات صندوق الضمان. وسوف تتدفق أموال الحكومة إلى حساب منفصل.

15- **الرقابة الداخلية والمراجعات الخارجية.** سيتم إنشاء نظم للضوابط الداخلية. وسيطلب الصندوق مراجعة الحسابات المجمعة للمشروع بما يتماشى مع معايير مراجعة الحسابات التي يقبلها الصندوق ومبادئه التوجيهية في مراجعة حسابات المشروعات، ومن قبل مراجعين مستقلين يقبلهم الصندوق. ويتوجب على

المشروع ضمان الامتثال للأحكام القانونية المتعلقة بوضع تقارير مراجعة الحسابات المرفوعة إلى الصندوق في الأوقات المحددة لها.

رابعاً – تكاليف المشروع وتمويله

16- سيتم تخصيص التمويل التكميلي لفئات النفقات الثلاث التالية: (1) المساعدة التقنية؛ (2) الصناديق؛ (3) التدريب وحلقات العمل؛ (4) بناء القدرات؛ (5) المعدات؛ (6) الرواتب والعلاوات؛ (7) التكاليف التشغيلية (انظر الجدولين التاليين).

17- وستزداد تكلفة المشروع الإجمالية من 113 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 118.6 مليون دولار أمريكي. وأما مصادر التمويل فتتضمن: (1) الصندوق، بمنحة أصلية بقيمة حوالي 4 ملايين دولار أمريكي، ومنحة تكميلية بقيمة حوالي 5 ملايين دولار أمريكي؛ (2) المؤسسة الدولية للتنمية بما يعادل 100 مليون دولار أمريكي؛ (3) الحكومة، بقيمة 1.6 مليون دولار أمريكي؛ (4) المستفيدين، بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي.

نيبال

مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية

ملخص تكاليف مكونات المشروع

	(بالروبية النيبالية)			(بالدولار الأمريكي)			نسبة سعر الصرف	نسبة مجموع التكاليف الأساسية
	المحلي	الأجنبي	المجموع	المحلي	الأجنبي	المجموع		
1. بناء القدرات	474 315 735.0	-	474 315 735.0	5 451 905.0	-	5 451 905.0	-	100
مجموع تكاليف الأساس	474 315 735.0	-	474 315 735.0	5 451 905.0	-	5 451 905.0	-	100
الطوارئ المادية	17 299 536.8	-	17 299 536.8	198 845.3	-	198 845.3	-	4
الطوارئ السعرية	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع تكاليف المشروع	491 615 271.8	-	491 615 271.8	5 650 750.3	-	5 650 750.3	-	104

نيبال

مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية

حسابات الصرف من تمويل الصندوق

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		منحة الصندوق				الصرف الأجنبي	المحلي (ما عدا الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
الاستشارات	-	-	161 175.0	100.0	161 175.0	2.9	-	161 175.0	-
المنح والإعانات	130 000.0	13.0	870 000.0	87.0	1 000 000.0	17.7	-	870 000.0	130 000.0
التدريب	461 408.2	13.0	3 087 885.8	87.0	3 549 294.0	62.8	-	3 087 885.8	461 408.2
المعدات والمواد	21 734.2	13.0	145 452.0	87.0	167 186.3	3.0	-	145 452.0	21 734.2
التكاليف التشغيلية	18 768.8	6.3	279 326.25	93.7	298 095.0	5.3	0.00	279 326.25	18 768.8
غير مخصص	-	-	475 000.0		475 000.0	8.4	-	475 000.0	-
	631 911.2	11.2	5 018 839.1	88.8	5 650 750.3	100.0	-	5 018 839.1	631 911.2

خامساً – التعديلات المقترحة على اتفاقية منحة المشروع

18- بعد موافقة المجلس التنفيذي، سيتم تعديل اتفاقية المنحة الحالية الخاصة بالمشروع لتعكس التمويل التكميلي المطلوب وغيره من التعديلات الضرورية. وتتضمن هذه التعديلات تمديد تاريخ إنجاز المشروع إلى 30 يونيو/حزيران 2017، وتاريخ الإغلاق المالي إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ولا ينطوي هذا التمويل

التكميلي على أية تعديلات في وصف المشروع، كما أنه سيستخدم لتمويل أنشطة المنح المخطط لها أصلاً على الرغم من أن هذه الأنشطة سوف تقلص.

سادساً – الوثائق القانونية والسند القانوني

19- سيشكل تعديل اتفاقية تمويل المشروع الحالية بين جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل التكميلي المقترح إلى المقترض.

20- ونيبال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

21- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات ومعايير الإقراض في الصندوق.

سابعاً – التوصية

22- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تعديل التمويل التكميلي بموجب القرار التالي:

قرر: إلغاء التمويل التكميلي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في 10 ديسمبر/كانون الأول 2012 لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية بموجب إجراء انقضاء المدة (الوثيقة EB 2012/LOT/P.13)، للسماح بتقديم تمويل تكميلي لنيبال على شكل منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها ثلاثة ملايين ومائتين وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (3 270 000 وحدة حقوق سحب خاصة) فقط، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية